في إنجاز تعليمي كبير على المستوى الأوروبي

كلية القانون تحصل على الاعتماد الأكاديمي الدولي

❑ د الخليفي يتسلم شهادة الاعتماد الدولية لكلية القانون بجامعة قطر

❑ د. الخليفي ود ميشيل كوسنار و علي زينل وشهادة الاعتماد الدولية.

○ باريس. خالد سعد زغلول

حصلت كلية القانون بجامعة قطر على الاعتماد الأكاديمي الدولي لبرنامج البكالوريوس في القانون من "المجلس الأعلى لتقييم البحث العلمي والتعليم العالي "بفرنسا، والذي يعد من أعرق هيئات الاعتماد الأكاديمي المعترف بها دوليا، وعضو بالجمعية الأوروبية لضمان الجودة في التعليم العالي والشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي، وقد جاء هذا الإنجاز الجديد بعد الحصول على الاعتماد الأكاديمي الدولي من "المجلس البريطاني لاعتماد التعليم المستمر والتعليم العالي المستقل"، كمؤسسة التعليم العالي المستقلة.

وقد قام البروفسور ميشيل كوسنار رئيس المجلس الاعلى لتقييم البحث العلمي والتعليم العالي في فرنسا بتسليم شهادة الاعتماد والاعتراف بالجودة الأكاديمية الدولية للدكتور العميد محمد الخليفي، وذلك خلال احتفال بمقر المجلس بباريس حضره سعادة مندوب دول قطر الدائم في اليونسكو الأستاذ علي زينل ممثلا عن سعادة السفير الشيخ مشعل بن حمد آل ثاني؛ سفير قطر في فرنسا؛ وسعادة الدكتور محمد بن عبدالعزيز الخليفي عميد كلية القانون والدكتور ياسر الخلايلة العميد المساعد للشؤون الأكاديمية و د. فوزي بلكناني العميد المساعد لشؤون البحث العلمي وكوكبة من الخبراء والمختصين الفرنسيين.

وعقب تسلم الاعتماد، قال الدكتور محمد بن عبدالعزيز الخليفي عميد كلية القانون إن حصول الكلية على الاعتماد الأكاديمي من جهات دولية معروفة ومحايدة، إنما يدل على" ثقة "المجتمع التعليمي الدولي في البرامج القانونية التي تقدمها الكلية، موضحا أن القيمة الحقيقية لهذه " الشهادة الدولية" تكمن في ضمان حصول طلابنا على أعلى مستوى من التعليم القانوني، الذي يؤهلهم للقيام بالمهن القانونية المختلفة، والمنافسة القوية في سوق العمل. وأن هذا الاعتماد الأكاديمي يسهّل على الطلاب الالتحاق بالجامعات المرموقة في العالم لاستكمال دراستهم القانونية، ما دام يضمن اتفاق برامجنا مع المعايير والمستويات العالمية ويجعلنا قادرين على منافسة أعرق كليات القانون. وأضاف سعادة العميد الخليفي بأن حرص الكلية على تقييم برامجها وسياساتها وأنشطتها المختلفة إنما ينطلق من واجبنا الدستوري. إذ دستور دولة قطر يقضي بأن "التعليم دعامة أساسية من دعائم تقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه، وتسعى لنشره و تعميمه". كما أنّ هذا التقييم يتفق مع رؤية كليتنا فنحن "نسعى لنكون في طليعة الكليات في المنطقة".

د.الخليفي: الاعتماد شهادة ثقة دولية في برامجنا

زينل: برنامج البكالوريوس في القانون يتميز بالتوازن

البروفسور سابان: الاعتماد يدل على جودة التقدم العلمي القطري

البروفسور فرانسوا: التعليم في قطر يوازي نظيره الفرنسي

وأوضح أنه قد تم منح الكلية اعتماد (برامجي متخصص)، وذلك بعد أن قامت لجنة الاعتماد بزيارة الكلية في اليومين الثالث والرابع من ابريل 2016، و وضعت تقريراً يقترح على المجلس الأعلى منح كلية القانون بجامعة قطر اعتمادا لبرنامج البكالوريوس. وقد أشادت اللجنة في هذا التقرير بالتوازن الذي يتّسم به برنامج البكالوريوس في القانون، خاصة لكونه يشمل مواد دراسية بعضها إجباري وبعضها الآخر اختياري، مع تميّز البرنامج بالتنوّع والتدرّج، بطريقة تحقّق للمواد الدراسية التناسق والتناسب مع المستويات المختلفة للطلاب. فضلا عن كون المقررات تدرّس باللغتين العربية والإنجليزية، مما يحقق للطلاب الاستفادة من ثقافات قانونية مختلفة.

◄ إنجازات متعددة

أما سعادة السيد علي زينل مندوب قطر الدائم في اليونسكو، فقد قال: قطر تحقق كل يوم إنجازات وانتصارات بشهادة كافة الدول وكل هذه الانتصارات في مختلف المجالات سياسية وعلمية وغيرها بتوجيهات سامية من حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى حفظه الله وتنطلق من رؤيته لمستقبل قطر والارتقاء بالتعليم بشكل عام في دولة قطر؛ لكونه أساس تقدم الأمم لأن الاستثمار في العقول هو أعظم الاستثمارات، فهي نواة بناء المستقبل ومواجهة التحديات.

وأضاف: لقد أشادت اللجنة في هذا التقرير بالتوازن الذي يتّسم به برنامج البكالوريوس في القانون، خاصة لكونه يشمل مواد دراسية بعضها إجباري وبعضها الآخر اختياري، مع تميّز البرنامج بالتنوّع والتدرّج، بطريقة تحقّق للمواد الدراسية التناسق والتناسب مع المستويات المختلفة للطلاب. فضلا عن كون المقررات تدرّس باللغتين العربية والإنجليزية، مما يحقق للطلاب الاستفادة من ثقافات قانونية مختلفة. كما لاحظت اللجنة ان برنامج البكالوريوس يمنح الطلاب فرصة المعرفة الشاملة والمتعمّقة بالنظام القانوني القطرى المميز الذي يستند في جانب كبير منه على النظام اللاتيني المتأثّر بالقوانين الفرنسية، مع تأثر في بعض الجوانب الأخرى بالنظم الانكلوسكسونية، خاصة النظام الإنجليزي والنظام الأمريكي.

◄ تقدم علمي قطري

من جانبه، قال البروفسور ميشيل كوسنار الرئيس المجلس الأعلى الفرنسي في تصريح خاص لـ "الشرق" لقد قمنا بمهمة كاملة لتقييم الجودة الأكاديمية لبرامج كلية القانون في جامعة قطر عبر عدد من الأساتذة والخبراء في مهمة متكاملة للتأكد مما إذا ما بإمكان الشهادات العلمية من هذه الجامعة أن تكون معترفا بها دوليا وفق المعايير الأوروبية العلمية، وقدنا مع فريق من الخبراء ومستقلين ودرسوا البرامج وزاروا قطر وفحصوا المكتبات والتقوا بالطلبة والأساتذة وقيموا البرامج وحضروا المحاضرات وقاموا بدراسة معمقة وهذه اللجنة قدموا آراءهم حول 5 معايير كبيرة وكلها كانت إيجابية.

وبناء على هذه اللجنة وما صدر عنها من تقارير طيبة، قمنا باتخاذ قرار باجتماع الطاقم الأكاديمي والخبراء والأساتذة المستقلين، وباعتماد المجلس شهادات كلية الحقوق بقطر، وهذا القرار تمت الموافقة عليه بدون تحفظ أو حتى رأي معارض واحد، وهذا نادرا ما يحدث في المجتمع الفرنسي الأكاديمي المعقد جدا وأن هذا يدل على جودة التقدم العلمي القطري الموازي للمعايير الدولية والجامعات العالمية في أوروبا ذات التاريخ والصيت العالمي اليوم هي نهاية هذه المهمة العلمية، وتوجبت اليوم بمنح عميد الكلية القطرية شهادة الجودة .

والاعتماد وإعطائه شهادة الاعتماد لمدة 5 سنوات فقد لمست اللجنة حرص الكلية، على تعيين أعضاء هيئة تدريس من أصحاب الخبرة في النظامين القانونيين، وعلى تقييم أدائهم ليس فقط بالنظر إلى قدراتهم التدريسية، وإنما كذلك استنادا إلى إنجازهم لبحوث علمية تهتم أساسا بالقانون القطري وترتبط بالأهداف الاستراتيجية لدولة قطر، وتنشر في مجلات قانونية ذات سمعة علمية مرموقة.

◄ نقطة أكاديمية فارقة

وقال الدكتور ياسر الخلايلة العميد المساعد للشؤون الأكاديمية: يمثل حصولنا على الاعتماد من المجلس الأعلى الفرنسي نقطة فارقة في مسيرة الحياة الأكاديمية بكلية القانون في جامعة قطر، وأننا على أهبة الاستعداد، خصوصا في مواصلة التطور القانوني بأحدث الأساليب والطرق في صورة متكاملة عن المقررات التي يجب أن تعطى للطالب. وحول ماذا ستفيد هذا الاعتماد يقول : هذا الاعتماد الأكاديمي هو تقييم لدور الكلية وعملها في إعطاء أحدث من توصلت إليه الطرق القانونية حتى الآن، وبالتالي إشارة بالشعور بالاطمئنان مستوى كليتنا يساوي مستوى كليات أوروبا الراقية وارتياح للطلبة القطريين بأن الخدمة التدريسية التي يتلقاها من قبل كلية القانون تضاهي جميع الكليات الكبيرة في أوروبا أيضا ارتياح لنا وفسحة من الاطمئنان لدينا بأن طلبتنا بإمكانهم مواصلة التعليم العالي في أي دول من الاتحاد الأوروبي.

◄ انبهار بجودة التعليم

أما بالبروفسور فرانسوا بيرنو مدير قسم أوروبا والعالم في المجلس الأعلى، فقد قال كان لي الشرف بزيارة دولة قطر على رأس الوفد العلمي الفرنسي المكون من الخبراء والأساتذة في مهمة جد ضرورية وقمنا بلقاء خبراء قطر وفرنسا؛ وبعد انتهاء المهمة يمكننا القول بأننا انبهرنا بجودة التعليم في قطر وبعلوّ اهتمام المسؤولين القطريين بمستوى وكفاءة طلبتهم وحثهم على التحصيل العلمي وقد قيمنا منابع العلوم في قطر، سيما كلية الحقوق في بحث شامل ومعقد وجد دقيق شمل نوعية الكتب التي تدرس والمراجع ومستوى وقيمة المكتبات الجامعية، وقد استمع الخبراء إلى محاضرات الأساتذة في قطر باللغتين الإنجليزية والفرنسية والتقوا معهم وكذلك مع الطلبة وناقشوا أفكارهم وقيموا مستواهم واكتشفنا جميعا مفاجأة سارة لنا ولهم بأنهم على نفس المستوى العلمي لنظرائهم في فرنسا، بل إن مستوى كلية الحقوق القطرية توازي كلية الحقوق في فرنسا، وهذا يدل على حسن اهتمام الدولة بالتعليم بصفة عامة وبالقانون بشكل خاص.